

مؤتمر العمل الدوليConvention 165الاتفاقية ١٦٥اتفاقية بشأن الضمان الاجتماعيللبحارة (مراجعة)

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف ، حيث عقد دورته الرابعة والسبعين في الرابع والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ ؛

وإذ قرر اعتماد مقترحات معينة تتعلق بحماية الضمان الاجتماعي للبحارة بما في ذلك أولئك الذين يعملون على سطح سفن تحمل أعلاما غير أعلام بلدانهم ، وهو موضوع البند الثالث في جدول أعمال هذه الدورة ؛

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية تراجع اتفاقية التأمين الصحي للبحارة ، ١٩٣٦ ، واتفاقية الضمان الاجتماعي للبحارة ، ١٩٤٦ ؛

يعتمد في هذا اليوم التاسع من تشرين الأول / أكتوبر عام سبعة وثمانين وتسعمائة وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية الضمان الاجتماعي للبحارة (مراجعة) ، ١٩٨٧ ،

الجزء الأول - أحكام عامة

المادة ١

في مفهوم هذه الاتفاقية -

(أ) تعني عبارة " الدولة العضو " كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية ملتزمة بهذه الاتفاقية ؛

(ب) يشمل تعبير " التشريع " القوانين واللوائح ، وكذلك القواعد القانونية في مجال الضمان الاجتماعي ؛

(ج) يعني تعبير " البحارة " الأشخاص الذين يستخدمون بأي صفة كانت على ظهر سفينة بحرية تعمل في نقل البضائع أو الركاب لأغراض تجارية ، أو مستخدمة لأي غرض تجاري آخر ، أو على ظهر زورق قطر بحري ، باستثناء من يعملون على :

" ١ " سفن صغيرة الحمولة ، بما في ذلك السفن التي تعتمد على الأشرعة كوسيلة دفع رئيسية ، سواء كانت مزودة أو لم تكن مزودة بمحركات مساعدة ؛

" ٢ " سفن مثل منصات الحفر والتنقيب عن النفط ، عندما لا تكون مستخدمة في الملاحة ؛

وتقرر السلطة المختصة في كل دولة عضو السفن التي تشملها الفقرتان " ١ " و " ٢ " بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلا لملاك السفن والبحارة ؛

(د) يقصد بتعبير " الشخص المعال " المعنى الذي يسنده اليه التشريع الوطني ؛

(هـ) يعني تعبير " الورثة " الأشخاص الذين يعرفهم التشريع الذي تمنح الاعانات بمقتضاه بأنهم ورثة ويقر لهم هذه الصفة ؛ على أنه اذا كان هذا التشريع لا يعتبر ورثة الآ الأشخاص الذين كانوا يعيشون تحت سقف المتوفي ، فان هذا الشرط يعدّ مستوفى اذا كان الأشخاص المعنيون يعتمدون أساسا في اعالتهم على المتوفي ؛

(و) تعني عبارة " الدولة العضو المختصة " الدولة العضو التي يمكن للشخص المعني أن يطالب بحق في اعانات بموجب تشريعها ؛

(ز) يعني تعبير " الإقامة " محل الإقامة المعتاد ؛

(ح) تعني عبارة "الاقامة المؤقتة" محل الاقامة المؤقت ؛

(ط) يعني تعبير "الاعادة الى الوطن" نقل البحارة الى مكان تحقق لهم اعادتهم اليه بموجب القوانين واللوائح أو الاتفاقات الجماعية المنطبقة عليهم ؛

(ى) ينطبق تعبير "الطابع غير الاكنتابي" على الاعانات التي لا يتوقف منحها على اشتراكات مالية مباشرة يدفعها الأشخاص المحميون أو أصحاب عملهم ، أو على اشتراط مدة مؤهلة من النشاط المهني ؛

(ك) يقصد بتعبير "الاجيء" المعنى الذي تسنده اليه المادة الأولى من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين ، المؤرخة في ٢٨ تموز / يوليه ١٩٥١ ، والفقرة ٢ من المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين ، المؤرخ في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧ ؛

(ل) يقصد بتعبير "عديمي الجنسية" المعنى الذي تسنده اليه المادة الأولى من الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية ، المؤرخة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٥٤ .

المادة ٢

- ١ - تنطبق الاتفاقية على جميع البحارة ، وعند الاقتضاء ، على من يعولون وعلى ورشتهم .
- ٢ - تطبق السلطة المختصة أحكام هذه الاتفاقية على الصيد البحري التجاري ، بقدر ما يكون ذلك عمليا ، وبعد التشاور مع المنظمات الممثلة لملاك سفن الصيد والصيادين .

المادة ٣

تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق أحكام المادة ٩ أو المادة ١١ بالنسبة لثلاثة على الأقل من فروع الضمان الاجتماعي التالية :

(أ) الرعاية الطبية ؛

(ب) اغانات المرض ؛

(ج) اغانات البطالة ؛

(د) اغانات الشيخوخة ؛

(هـ) اغانات اصابات العمل ؛

(و) الاعانات العائلية ؛

(ز) اغانات الأمومة ؛

(ح) اغانات العجز ؛

(ط) اغانات الورثة •

على أن تتناول فرعا على الأقل من الفروع المذكورة في الفقرات الفرعية (ج) و (د)
و (هـ) و (ح) و (ط) •

المادة ٤

تحدد كل دولة عضو وقت تصديقها أي الفروع المذكورة في المادة ٣ تقبل بشأنها
الالتزامات الناشئة عن المادة ٩ أو عن المادة ١١ ، وتبين بالنسبة لكل فرع على حدة
من الفروع التي حددتها ما اذا كانت تتعهد بتطبيق المعايير الدنيا التي تقضي بها
المادة ٩ أو المعايير العليا التي تقضي بها المادة ١١ على هذا الفرع •

المادة ٥

يجوز لكل دولة عضو أن تخطر فيما بعد المدير العام لمكتب العمل الدولي
بقبولها ، اعتبارا من تاريخ التصديق ، الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية بشأن

فرع أو أكثر من الفروع المذكورة في المادة ٣ ، التي لم يسبق لها تحديدها وقت تصديقها ، مبينة بالنسبة لكل فرع على حدة من هذه الفروع ما اذا كانت تتعهد بتطبيق المعايير الدنيا التي تقضي بها المادة ٩ أو المعايير العليا التي تقضي بها المادة ١١ على هذا الفرع •

المادة ٦

يجوز لكل دولة عضو أن تبلغ ، باخطار ترسله الى المدير العام لمكتب العمل الدولي ، يبدأ نفاذه اعتبارا من تاريخ هذا الاخطار ، باستعاضتها في وقت لاحق عن تطبيق أحكام المادة ٩ بتطبيق أحكام المادة ١١ بالنسبة لأي فرع قبلت بشأنه التزامات الاتفاقية •

الجزء الثاني - الحماية المتاحة

معايير عامة

المادة ٧

يوفر التشريع في كل دولة عضو للبحارة الذين ينطبق عليهم تشريع هذه الدولة العضو حماية في مجال الضمان الاجتماعي لا تقل ملائمة عن الحماية التي يتمتع بها العمال على البر ، بالنسبة لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي المذكورة في المادة ٣ يوجد بشأنه تشريع نافذ في هذه الدولة •

المادة ٨

حفاظا على الحقوق الجاري اكتسابها لشخص لم يعد خاضعا لنظام للتأمين الاجتماعي الالزامي المطبق على البحارة في دولة عضو وأصبح خاضعا لنظام مماثل يطبق على العاملين على البر في هذه الدولة العضو ، والعكس بالعكس ، تتخذ ترتيبات فيما بين النظامين المعنيين •

المعايير الدنيا

المادة ٩

متى قبلت دولة عضو تطبيق أحكام هذه المادة على أي فرع من فروع الضمان الاجتماعي ، يستفيد البحارة ، وعند الاقتضاء من يعولون وورثتهم الذين يحميهم تشريع هذه الدولة العضو ، من اعانات ضمان اجتماعي لا تقل ملائمة من حيث الحالات الطارئة المغطاة ، وشروط منح الاعانة ومستواها ومدتها عن الاعانات التي تنص عليها الأحكام التالية من اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) ، ١٩٥٢ ، بالنسبة للفرع المعني ، أي :

(أ) بالنسبة للرعاية الطبية ، في المواد ٨ و ١٠ (الفقرات (١) و (٢) و (٣)) ، و ١١ و ١٢ (الفقرة (١)) :

(ب) بالنسبة لاعانات المرض ، في المواد ١٤ و ١٦ (الى جانب احدى المواد ٦٥ أو ٦٦ أو ٦٧) و ١٧ و ١٨ (الفقرة (١)) :

(ج) بالنسبة لاعانات البطالة ، في المواد ٢٠ و ٢٢ (الى جانب احدى المواد ٦٥ أو ٦٦ أو ٦٧) و ٢٣ و ٢٤ :

(د) بالنسبة لاعانات الشيخوخة ، في المواد ٢٦ و ٢٨ (الى جانب احدى المواد ٦٥ أو ٦٦ أو ٦٧) و ٢٩ و ٣٠ :

(هـ) بالنسبة لاعانات اصابات العمل ، في المواد ٣٢ و ٣٤ (الفقرات (١) و (٢)) و (٤) ، و ٣٥ و ٣٦ (الى جانب احدى المادتين ٦٥ أو ٦٦) و ٣٨ :

(و) بالنسبة لاعانات العائلية ، في المواد ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ (الى جانب المادة ٦٦ عند الاقتضاء) و ٤٥ :

(ز) بالنسبة لاعانات الامومة ، في المواد ٤٧ و ٤٩ (الفقرات (١) و (٢) و (٣)) ، و ٥٠ (الى جانب احدى المادتين ٦٥ أو ٦٦) و ٥١ و ٥٢ :

(ح) بالنسبة لاعانات العجز ، في المواد ٥٤ و ٥٦ (الى جانب احدى المواد ٦٥ أو ٦٦ أو ٦٧) و ٥٧ و ٥٨ ؛

(ط) بالنسبة لاعانات الورشة ، في المواد ٦٠ و ٦٢ (الى جانب احدى المواد ٦٥ أو ٦٦ أو ٦٧) و ٦٣ و ٦٤ .

المادة ١٠

يجوز للدولة العضو ، من أجل تطبيق الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) أو (د) او (ز) (فيما يتعلق بالرعاية الطبية) أو (ح) أو (ط) من المادة ٩ ، أن تضع في حسابها الحماية الناشئة عن تأمينات ليست ملزمة بالنسبة للبحارة بموجب تشريعها ، عندما تكون هذه التأمينات :

(أ) خاضعة لرقابة السلطات العامة ، أو يشترك في ادارتها ملاك السفن والبحارة ، طبقا لقواعد مقررة ؛

(ب) مغطية نسبة كبيرة من البحارة الذين لا يتجاوز كسبهم ما يحصل عليه العامل الماهر من كسب ؛

(ج) مستوفية ، الى جانب أشكال الحماية الأخرى ، في حال وجودها ، لأحكام اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) ، ١٩٥٢ في هذا الشأن .

المعايير العليا

المادة ١١

متى قبلت دولة عضو تطبيق أحكام هذه المادة على أي فرع من فروع الضمان الاجتماعي ، يستفيد البحارة ، وعند الاقتضاء من يعولون ورثتهم ، الذين يحميهم تشريع هذه الدولة العضو ، من اعانات ضمان اجتماعي لا تقل ملائمة ، من حيث الحالات الطارئة المغطاة وشروط منح الاعانة ومستواها ومدتها ، عن الاعانات المنصوص عليها بالنسبة

للفرع المعني ، أي :

- (أ) بالنسبة للرعاية الطبية ، في المواد ٧ (أ) و ٨ و ٩ و ١٣ و ١٦ و ١٧ من اتفاقية الرعاية الطبية واعانات المرض ، ١٩٦٩ ؛
- (ب) بالنسبة لاعانات المرض ، في المواد ٧ (ب) و ١٨ و ٢١ (الى جانب احدى المواد ٢٢ أو ٢٣ أو ٢٤) و ٢٥ و ٢٦ (الفقرتان (١) و (٣)) من اتفاقية الرعاية الطبية واعانات المرض ، ١٩٦٩ ؛
- (ج) بالنسبة لاعانات الشيخوخة ، في المواد ١٥ و ١٧ (الى جانب احدى المواد ٢٦ أو ٢٧ أو ٢٨) و ١٨ و ١٩ و ٢٩ (الفقرة (١)) من اتفاقية اعانات العجز والشيخوخة والورثة ، ١٩٦٧ ؛
- (د) بالنسبة لاعانات اصابات العمل ، في المواد ٦ و ٩ (الفقرة (٢)) والفقرة (٣) (العبارة الاستهلالية) و ١٠ و ١٣ (الى جانب احدى المادتين ١٩ أو ٢٠) ، و ١٤ (الى جانب احدى المادتين ١٩ أو ٢٠) و ١٥ (الفقرة (١)) و ١٦ و ١٧ و ١٨ (الفقرتان (١) و (٢)) (الى جانب احدى المادتين ١٩ أو ٢٠) و ٢١ (الفقرة (١)) من اتفاقية اعانات اصابات العمل والأمراض المهنية ، ١٩٦٤ ؛
- (هـ) بالنسبة لاعانات الأمومة ، في المادتين ٣ و ٤ من اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة) ، ١٩٥٢ ؛
- (و) بالنسبة لاعانات العجز ، في المواد ٨ و ١٠ (الى جانب احدى المواد ٢٦ أو ٢٧ أو ٢٨) و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٩ (الفقرة (١)) من اتفاقية اعانات العجز والشيخوخة والورثة ، ١٩٦٧ ؛
- (ز) بالنسبة لاعانات الورثة ، في المواد ٢١ و ٢٣ (الى جانب احدى المواد ٢٦ أو ٢٧ أو ٢٨) و ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ (الفقرة (١)) من اتفاقية اعانات العجز والشيخوخة والورثة ، ١٩٦٧ ؛

(ح) بالنسبة لاعانات البطالة والاعانات العائلية ، في أي اتفاقية مقبلة تضع معايير أعلى من المعايير المحددة في الفقرتين الفرعيتين (ج) و (و) من المادة ٩ ، ويقر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بعد بدء نفاذ مثل هذه الاتفاقية ، تطبيقها لأغراض هذا البند عن طريق بروتوكول يعتمد في اطار مسألة بحرية خاصة واردة في جدول أعماله •

المادة ١٢

يجوز للدولة العضو ، من أجل تطبيق الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) أو (هـ) (فيما يتعلق بالرعاية الصحية) أو (و) أو (ز) أو (ح) (اعانات البطالة) من المادة ١١ ، أن تضع في حسابها الحماية الناشئة عن تأمينات ليست ملزمة بالنسبة للبحارة بموجب تشريعها ، عندما تكون هذه التأمينات :

(أ) خاضعة لرقابة السلطات العامة ، أو يشترك في ادارتها ملاك السفن والبحارة ، طبقا لقواعد مقررة ؛

(ب) مغطية نسبة كبيرة من البحارة الذين لا يتجاوز كسبهم ما يحصل عليه العامل الماهر من كسب ؛

(ج) مستوفية ، الى جانب أشكال الحماية الأخرى ، في حال وجودها ، لاحكام الاتفاقيات المذكورة في الفقرات الفرعية الواردة أعلاه في المادة ١١ •

الجزء الثالث - التزامات مالك السفينة

المادة ١٣

يلزم مالك السفينة بأن يقدم للبحارة الذين تقتضي حالتهم رعاية طبية وهم على ظهر السفينة أو من ينزلون منهم من السفينة أثناء الرحلة بسبب حالتهم على أراضي دولة غير الدولة العضو المختصة ، بما يلي :

- (أ) رعاية طبية ملائمة وكافية حتى شفائهم أو اعادتهم الى وطنهم ، أيهما أسبق ؛
- (ب) الطعام والاقامة الى أن يتمكنوا من الحصول على عمل مناسب أو يمكن اعادتهم الى وطنهم ، أيهما أسبق ؛
- (ج) الاعادة الى الوطن •

المادة ١٤

يستمر استحقاق البحارة الذين ينزلون بسبب حالتهم أثناء الرحلة على أراضي دولة غير الدولة العضو المختصة أجورهم كاملة (باستثناء المكافآت) من وقت تركهم الى حين تلقي عرض عمل مناسب ؛ أو الى حين اعادتهم الى أوطانهم ؛ أو انقضاء مدة تحددها القوانين واللوائح الوطنية أو الاتفاقات الجماعية في هذه الدولة العضو (على ألا تقل عن ١٢ أسبوعا) ، أيهما أسبق • وتسقط مسؤولية مالك السفينة عن دفع الأجر منذ الوقت الذي يستحق فيه هؤلاء البحارة اعانات نقدية بموجب تشريع الدولة العضو المختصة •

المادة ١٥

يستمر استحقاق البحارة الذين يعادون الى أوطانهم أو ينزلون بسبب حالتهم على أراضي الدولة العضو المختصة أجورهم كاملة (باستثناء المكافآت) من وقت اعادتهم الى أوطانهم أو نزولهم الى البر ، أو الشفاء ، أو انقضاء مدة تحددها القوانين أو اللوائح الوطنية أو الاتفاقات الجماعية في هذه الدولة العضو (على ألا تقل عن ١٢ أسبوعا) ، أيهما أسبق • وتسقط مسؤولية مالك السفينة عن دفع الأجر عنها الأجر بمقتضى المادة ١٤ • وتسقط مسؤولية مالك السفينة عن دفع الأجر ابتداء من الوقت الذي يستحق فيه البحارة اعانات نقدية بموجب تشريع الدولة العضو المختصة •

الجزء الرابع - حماية البحارة الأجانب
أو المهاجرين

المادة ١٦

تنطبق القواعد التالية على البحارة الذين يخضعون أو خضعوا لتشريع دولة أو أكثر من الدول الأعضاء ، وكذلك على من يعولون وعلى ورثتهم ، وذلك بالنسبة لأي فرع من فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في المادة ٣ ، يطبق بشأنه تشريع نافذ في الدولة العضو المذكورة على البحارة •

المادة ١٧

تفاديا لتنازع القوانين وللعواقب غير الحميدة التي يمكن أن تتعرض لها الأطراف المعنية ، سواء نتيجة لعدم وجود حماية أو بسبب تعدد الاشتراكات أو غيرها من الالتزامات والاعانات بلا موجب ، تحدد الدول الأعضاء المعنية التشريع المنطبق على البحارة وفق القواعد التالية :

(أ) أن يخضع البحارة لتشريع دولة عضو واحدة فقط ؛

(ب) يكون هذا التشريع من حيث المبدأ :

- هو تشريع الدولة العضو التي تحمل السفينة علمها ؛

- أو تشريع الدولة التي يقيم البحار على أراضيها ؛

(ج) بالرغم من القواعد المبينة في الفقرة الفرعية السابقة ، يجوز للدول الأعضاء المعنية أن تحدد بالاتفاق فيما بينها ، قواعد أخرى بشأن التشريع المنطبق على البحارة ، بما يكون في صالح الأشخاص المعنيين •

المادة ١٨

يتمتع البحارة الذين يخضعون لتشريع دولة عضو ، وكانوا من مواطني دولة عضو أخرى ، أو لاجئين أو عديمي الجنسية يقيمون في أراضي دولة عضو ، بالمساواة في المعاملة مع مواطني الدولة العضو الأولى ، فيما يتعلق بالخضوع للتشريع والحق في الاعانات .
كما يتمتعون بالمساواة في المعاملة دون اشتراط الإقامة في أراضي الدولة العضو الأولى إذا كان مواطنوها يتمتعون بالحماية دون هذا الاشتراط . وينطبق هذا الشرط ، عند الاقتضاء ، على الأشخاص الذين يعولهم البحارة وعلى ورثتهم فيما يتعلق بالحق في الاعانات ، بغض النظر عن جنسيتهم .

المادة ١٩

بالرغم من أحكام المادة ١٨ ، يجوز ربط الاستفادة من الاعانات غير الاكتتابية باشتراط أن يكون المستفيد قد أقام في أراضي الدولة العضو المختصة ، أو ، في حالة اعانات الورثة ، أن يكون المتوفي قد أقام فيها لمدة لا يجوز تحديدها بأكثر من -

(أ) ستة أشهر تسبق مباشرة تقديم طلب الاعانة بالنسبة لاعانات البطالة واعانات الأمومة ؛

(ب) خمس سنوات متعاقبة تسبق مباشرة تقديم طلب الاعانة بالنسبة لاعانات العجز ؛ أو تسبق مباشرة الوفاة بالنسبة لاعانات الورثة ؛

(ج) عشر سنوات ما بين سن الثامنة عشرة و سن استحقاق معاش الشيخوخة ، ويجوز اشتراط أن تكون خمس سنوات منها قد سبقت مباشرة تاريخ تقديم طلب الاعانة ، بالنسبة لاعانات الشيخوخة .

المادة ٢٠

تضمن قوانين ولوائح كل دولة عضو تتعلق بمسؤولية مالك السفينة المنصوص عليها في المواد من ١٣ الى ١٥ المساواة في المعاملة للبحارة ، أيًا كان محل اقامتهم .

المادة ٢١

تسعى كل دولة عضو الى الاشتراك مع كل دولة عضو أخرى معنية في نظام للحفاظ على الحقوق الجاري اكتسابها ، بخصوص كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي المحددة في المادة ٣ ، يوجد في كل من هذه الدول تشريع نافذ بشأنه ، لصالح الأشخاص الذين يخضعون على التعاقب أو التناوب ، بوصفهم بحارة ، لتشريعات الدول الأعضاء المذكورة •

المادة ٢٢

ينص نظام الحفاظ على الحقوق الجاري اكتسابها ، المشار اليه في المادة ٢١ ، بالقدر الضروري ، على تجميع مدد التأمين أو الاستخدام أو الإقامة ، وفقا للحالة ، التي قضيت بموجب تشريعات الدول الأعضاء المعنية ، وذلك لأغراض اكتساب الحقوق أو الاحتفاظ بها أو استعادتها ، وعند الاقتضاء ، لأغراض حساب الاعانات •

المادة ٢٣

يحدد نظام الحفاظ على الحقوق الجاري اكتسابها المشار اليه في المادة ٢١ قواعد منح اعانات العجز والشيخوخة والورثة ، وكذلك توزيع التكاليف المتعلقة بها ، عند الاقتضاء •

المادة ٢٤

تضمن كل دولة عضو تقديم الاعانات النقدية الخاصة بالعجز والشيخوخة والورثة ، والمعاشات في حالة اصابات العمل ، ومنح الوفاة ، التي يكتسب حق فيها بموجب تشريعها للمستفيدين من مواطني دولة عضو أو للاجئين أو عديمي الجنسية ، أيا كان محل اقامتهم ، على أن تتخذ تدابير لهذه الغاية ، عند الاقتضاء ، بالاتفاق بين الدول الاعضاء أو مع الدول المعنية •

المادة ٢٥

بالرغم من أحكام المادة ٢٤ ، تحدد الدول الأعضاء المعنية باتفاق مشترك ، في حالة الاعانات غير الاكتتابية ، الشروط التي يضمن بموجبها تقديم هذه الاعانات للمستفيدين المقيمين خارج أراضي الدولة العضو المختصة .

المادة ٢٦

يجوز للدولة العضو التي قبلت التزامات اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) ، ١٩٦٢ ، بالنسبة لفرع أو أكثر من فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في المادة ٢٤ أعلاه ، ولكنها لم تقبل التزامات اتفاقية الحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي ، ١٩٨٢ ، أن تتحلل من تطبيق أحكام المادة ٢٤ المذكورة أعلاه بالنسبة لكل فرع قبلت بشأنه التزامات الاتفاقية الأولى ، وتطبق بدلا منها أحكام المادة ٥ من تلك الاتفاقية .

المادة ٢٧

تسعى الدول الأعضاء المعنية الى الاشتراك في نظام للحفاظ على الحقوق المكتسبة بموجب تشريعها بالنسبة لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي يوجد بشأنه تشريع منطبق على البحارة في كل دولة من هذه الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بالرعاية الطبية ، واعانات المرض ، واعانات البطالة ، واعانات اصابات العمل بخلاف المعاشات ومنح الوفاة ، والاعانات العائلية ، واعانات الأمومة ، ويضمن هذا النظام تقديم هذه الاعانات للأشخاص المقيمين بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة في أراضي واحدة من هذه الدول الأعضاء غير الدولة العضو المختصة ، وذلك بالشروط وفي الحدود التي تعين باتفاق متبادل بين الدول الأعضاء المعنية .

المادة ٢٨

لا تنطبق أحكام هذا الجزء على المساعدات الاجتماعية والطبية .

المادة ٢٩

يجوز للدول الأعضاء أن تخالف أحكام المواد من ١٦ الى ٢٥ والمادة ٢٧ عن طريق ترتيبات خاصة ، في اطار صكوك ثنائية أو متعددة الأطراف ، تعقد فيما بين اشنتين أو أكثر منها ، على ألا يمس ذلك حقوق والتزامات الدول الأعضاء الأخرى ، وأن تنص على حماية البحارة الأجانب أو المهاجرين في مجال الضمان الاجتماعي وفقاً لأحكام ملائمة تعادل في مجموعها ، على الأقل ، الأحكام التي تقضي بها هذه المواد .

الجزء الخامس - الضمانات القانونية والادارية

المادة ٣٠

يكون لكل شخص معني حق الطعن عند رفض طلب الاعانة ، أو حق الاعتراض على طبيعتها أو مستواها أو مقدارها أو نوعيتها .

المادة ٣١

عندما تكون ادارة حكومية مسؤولة أمام هيئة تشريعية مكلفة بادارة الرعاية الطبية يكون لكل شخص معني ، بالاضافة الى حق الطعن المنصوص عليه في المادة ٣٠ ، الحق في تقديم شكوى بشأن رفض تقديم الرعاية الطبية أو بشأن نوعية الرعاية المقدمة ، تقوم السلطة المختصة بالنظر فيها .

المادة ٣٢

تتخذ كل دولة عضو ترتيبات لضمان تسوية سريعة بتكلفة بسيطة للنزاعات المتعلقة بالتزامات مالك السفينة المنصوص عليها في المواد من ١٣ الى ١٥ .

المادة ٣٣

تتحمل كل دولة عضو المسؤولية العامة عن تقديم الاعانات التي تمنح تطبيقًا لهذه الاتفاقية ، وتتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض .

المادة ٣٤

تتحمل كل دولة عضو المسؤولية العامة عن حسن ادارة الهيئات والأقسام المعنية بتطبيق هذه الاتفاقية .

المادة ٣٥

اذا لم يعهد بمسؤولية تلك الادارة الى هيئة تنظمها السلطات العامة أو الى ادارة حكومية مسؤولة أمام هيئة تشريعية -

(أ) يشترك ممثلون للبحارة المحمين في الادارة وفقا لشروط يقررها التشريع الوطني؛

(ب) ينص التشريع الوطني أيضا ، عند الاقتضاء ، على اشتراك ممثلين لملاك السفن ؛

(ج) يجوز أن ينص التشريع الوطني أيضا على اشتراك ممثلين للسلطات العامة .

الجزء السادس - أحكام نهائية

المادة ٣٦

تراجع هذه الاتفاقية اتفاقية التأمين الصحي للبحارة ، ١٩٣٦ ، واتفاقية الضمان الاجتماعي للبحارة ، ١٩٤٦ .

المادة ٣٧

ترسل التصديقات الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها •

المادة ٣٨

- ١ - لا تلزم هذه الاتفاقية الآ الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجلت تصديقاتها لدى المدير العام لمكتب العمل الدولي •
- ٢ - ويبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل دولتين عضوين لتصديقهما لدى المدير العام لمكتب العمل الدولي •
- ٣ - وبعد ذلك ، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهرا على تسجيل تصديقها •

المادة ٣٩

تتعهد كل دولة عضو تصدق على هذه الاتفاقية بتطبيقها على الأقاليم التابعة التي تكون مسؤولة عن علاقاتها الدولية وفقا لأحكام دستور منظمة العمل الدولية •

المادة ٤٠

- ١ - يجوز لأي دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد انقضاء عشر سنوات على بدء نفاذها ، بوثيقة ترسلها الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها ، ولا يكون هذا النقض نافذا الآ بعد انقضاء سنة على تاريخ تسجيله لدى مكتب العمل الدولي •
- ٢ - كل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ، ولم تستعمل حقها في النقض المنصوص عليه في هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء فترة العشر سنوات المذكورة

في الفقرة السابقة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، وبعدها يجوز لها أن تنقض هذه الاتفاقية بعد انقضاء كل فترة عشر سنوات بمقتضى الشروط المنصوص عليها في هذه المادة •

المادة ٤١

١ - يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي كل الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كل التصديقات والنقوض التي أبلغته بها الدول الأعضاء في المنظمة •

٢ - يسترعي المدير العام انتباه الدول الأعضاء في المنظمة ، لدى إخطارها بتسجيل التصديق الثاني المبلغ به ، الى التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية •

المادة ٤٢

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات ووثائق النقض التي سجلها طبقاً لأحكام المرسوم السابقة ، كما يقوم الأمين العام بتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

المادة ٤٣

يقدم مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام تقريراً عن تطبيق هذه الاتفاقية كلما تراءت له ضرورة لذلك وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كلياً أو جزئياً في جدول أعمال المؤتمر •

المادة ٤٤

١ - اذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك -

(أ) يستتبع تصديق دولة عضو للاتفاقية الجديدة المراجعة ، قانونا ، وبغض النظر عن أحكام المادة ٤٠ أعلاه ، النقص المباشر للاتفاقية الحالية ، شريطة أن تكون الاتفاقية الجديدة المراجعة قد بدأ نفاذها ؛

(ب) ابتداء من تاريخ نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ، يقفل باب تصديق الدول الأعضاء للاتفاقية الحالية •

٢ - تظل الاتفاقية الحالية مع ذلك نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقتها ولم تصدق الاتفاقية المراجعة •

المادة ٤٥

النصان الانكليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •